

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ΕΛΛΗΝΙΚΗ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑ
ΥΠΟΥΡΓΕΙΟ ΔΙΚΑΙΟΣΥΝΗΣ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

الاثنين 13 ذو القعدة 1443 هـ (13 يونيو 2022)

مجلس النواب

جواب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

السؤال المحوري:

" معوقات ورهانات المنظومة الصحية ببلادنا "

باسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة، الوزراء والنواب المحترمون،

بداية يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة الشهرية، وأتوجه بالشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح أسئلتهم في موضوع "ورش الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية"، وهو الموضوع المرتبط بحق من الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور، حيث نص بشكل واضح وصريح على ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي.

ولا تخفى عليكم المكانة الهامة التي يوليها جلالته الملك محمد السادس لهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، والذي ما فتئ يحف رعاياه بالعطف المولوي الشامل، وهو ما أكد عليه حفظه الله في خطاب العرش لسنة 2020، حين تحدث عن الاهتمام بصحة المواطنين كما يهتم بصحة أسرته الشريفة. كما عبرت توجيهات جلالته في مجموعة من الخطب والمناسبات عن إرادة سياسية ملكية حقيقية تعكس عناية جلالته الخاصة بتطوير منظومة الحماية الاجتماعية عموما، وصحة المواطنين على الخصوص من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد جعلت الحكومة ترسيخ صرح الدولة الاجتماعية أساس تعاقدها مع المواطنين والمواطنات، وتجلى ذلك من خلال نوعية وأهمية السياسات الاجتماعية التي تم إطلاقها خلال

الأيام الأولى من عمر هذه الحكومة، وكذلك عبر الرفع من الميزانيات الموجهة لمختلف القطاعات الاجتماعية برسم قانون المالية.

وعلى الرغم من الأزمات المتتالية التي أصبحت آثارها تشكل ثقلا على مالية الدولة، والتي فرضت تعبئة إمكانات مهمة لتفادي تفاقم تأثيرها على المغاربة، إلا أن الحكومة أبت إلا أن تواصل جهودها لدعم القطاعات الاجتماعية وتعمل على إطلاق مختلف الإصلاحات والأوراش كي لا تخلف مواعيدها والتزاماتها مع المواطنين الذين منحوها ثقتهم. وتكون عند حسن ظن جلاله الملك نصره الله الذي قلدها أمانة خدمة أفراد شعبه الوفي.

وفي هذا السياق، جعلت الحكومة من الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، وما يجب أن يواكبه من إصلاح عميق وجذري للمنظومة الصحية أولى أولوياتها، بالنظر للبعد التنموي الذي تكتسيه مثل هاته القضايا داخل المجتمع.

فانخرط بلادنا في المشروع المجتمعي الضخم للحماية الاجتماعية بات يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى إصلاحا شاملا وعميقا للمنظومة الصحية، لمواكبة هذا الورش الملكي وتقديم خدمة عمومية صحية تستجيب لانتظارات المغاربة، حيث أن تعميم التأمين الصحي سيولد زيادة في الطلب على الخدمة الصحية، ومن ثم وجب الاستعداد لتعزيز خدمة الصحة العمومية، وهو ما يمكن معه القول بشكل واضح وصريح أن إصلاح الصحة شرط أساسي لإنجاح تعميم التغطية الصحية.

حيث تم، في هذا السياق، وبفضل إصرار الحكومة بإخراج 22 مرسوما تطبيقيا، فتح باب التأمين الصحي أمام 11 مليون مواطن ومواطنة من العمال غير الأجراء وذوي الحقوق المرتبطين بهم:

- مليون و600 ألف فلاح؛
- نصف مليون حرفي؛

- 800 ألف من التجار والصناع التقليديين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحد، أو الذين يمسكون محاسبة وكذا المقاولين الذاتيين؛
 - 140 ألف من سائقي سيارات الأجرة؛
 - 230 ألف من السائقين المهنيين؛
 - إضافة إلى الأطباء والصيدالة والمهندسين والبيطرة والطبوغرافيين والقوابل ومهن الترويض وصناع الأسنان والمتخصصين في التغذية والموثقين والمرشدين السياحيين والعدول والفنانين، وغيرهم من الفئات.
- وهي مناسبة للإشادة بانخراط كافة المتدخلين لإنجاح هذا الورش وعلى رأسهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يواكب الإيقاع السريع للحكومة في تدبير هذا الملف من أجل احترام التواريخ والمواعيد الذي سبق وحددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله.
- وقد تم في هذا الإطار الشروع في عدد من التدابير وتأهيل بنيات الاستقبال، لتسهيل إدماج المواطنين في التغطية الصحية بحيث تم خلق:
- 47 وكالة جديدة و45 وكالة متنقلة وضعت رهن إشارة المواطنين لمعالجة معطياتهم؛
 - 8000 مكتب للقرب لتقريب الخدمات للمواطنين (في إطار شركات)؛
 - وتنظيم أكثر من 300 لقاء للتواصل والتعريف بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض منذ منتصف نونبر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إننا واعون داخل الحكومة بجسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا بكل أبعادها الأخلاقية والسياسية تجاه المواطنين، من أجل إنجاح الورش الملكي لتعميم التغطية الصحية، ما

يقتضي تجاوز سلسلة المحاولات الإصلاحية المتتالية التي عرفها القطاع الصحي، والتي لم تحقق الهدف المنشود رغم تقديمها لمجموعة من المكتسبات التي لا يمكن إنكارها، والتي ينبغي العمل على تعزيز تراكمها بالوقوف على المكان الحقيقية لضعف المنظومة الصحية.

إننا نريد تجنيد كل الطاقات الممكنة لتحقيق إصلاح شمولي تؤطره رؤية مدمجة ومتكاملة تتجاوز الإصلاحات الجزئية والسطحية، وتمكن من إحداث نقلة نوعية تمنح بلادنا منظومة صحية جذابة تستجيب دون تمييز لتطلعات كل مواطنيها، منظومة تضمن المساواة لجميع المواطنين في تلقي العلاجات الضرورية وتحفظ كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم وتمكنهم من الاستفادة من خدمة عمومية لائقة.

لذلك عملت الحكومة منذ تنصيبها من قبل مجلسي البرلمان على بلورة رؤية إصلاحية هيكلية للمنظومة الصحية لتجاوز مظاهر الاختلالات ومحدودية المنظومة الصحية الحالية؛ رؤية تنطلق من البرنامج الحكومي الذي حظي بثقتكم هنا يوم 13 أكتوبر وتستمد مقوماتها من تعهدات والتزامات الأحزاب المشكلة للأغلبية.

كما اشتغلنا خلال الأشهر الماضية على إعداد تصور جديد ومتكامل لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، يجعل تحسين العرض الطبي لفائدة المواطنين في صلب الإصلاح وتستند مكونات هذا البرنامج الإصلاحي على 3 مرتكزات أساسية تتمثل في اعتماد حكمة جيدة بالقطاع وتثمين الموارد البشرية، وتأهيل البنيات التحتية عبر تدعيم البعد الجهوي.

السيد الرئيس المحترم

حضرات السيدات والسادة،

إن السياسة العامة للدولة الرامية إلى تأهيل المنظومة الصحية تجعل من مقوماتها التعبئة الجماعية والتدبير التشاركي، وتجعل هدفها الأسمى تحقيق الكرامة والإنصاف في الولوج إلى الخدمة الصحية والقضاء على كل مظاهر التهميش.

وندرك تمام الإدراك، بالنظر إلى محدودية الإجراءات الإصلاحية السابقة، أن الإصلاح الحقيقي والهيكلية للمنظومة الصحية لا يقتصر على الجزئيات المتعلقة بالإمكانات المادية والبشرية، بل يقتضي تجاوز الاختلالات العميقة على مستوى الحكامة المؤسسية والتدبيرية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على أن يرتكز البرنامج الإصلاحي الهيكلي لقطاع الصحة على إرساء حكمة جيدة للقطاع على المستوى المركزي والجهوي، من أجل تسهيل وتنسيق اتخاذ القرار وضمان الالتقائية والانسجام بين كافة المتدخلين وكل البرامج القائمة لتحقيق التكامل فيما بينها، وهو ما سيساهم لا محالة في تجاوز أعطاب المنظومة الصحية، ويمكن من رفع المعوقات التشريعية المؤطرة لقطاع الصحة، من خلال سن قواعد جديدة لتحسين العرض الصحي وتجاوز الإكراهات التي تحد من مردودية القطاع.

وقد أعدت الحكومة في هذا الإطار مشاريع قوانين تتعلق بالمجموعات الصحية الجهوية والتي ستضم على مستوى كل جهة جميع البنيات الصحية من مستشفيات إقليمية و جهوية وجامعية ومراكز القرب.

بالنسبة لنا يجب أن تركز المنظومة الصحية على انتظارات وحاجيات المريض وليس على التقسيم الإداري.

فمثلا بالدار البيضاء هناك مستشفين: " مستشفى مولاي رشيد" و " مستشفى بنمسيك" يفصل بينهما شارع فقط كل واحد منهما تابع لعمالة ويعانيان من نفس المشاكل وفيهما نفس النقص في الأطر.

لهذا السبب، سنخلق مجموعات صحية جهوية GSR، من مراكز القرب للمستشفيات الجامعية لتوجيه المريض حسب احتياجاته وبناء مسار صحي جهوي وترشيد الموارد البشرية والتقنية.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر هذه المجموعات الصحية الجهوية مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في تدبير الموارد المالية والبشرية، وسيتم تمكينها من صلاحيات واسعة لتدبير الخدمات الصحية في إطار عقد نجاعة مع القطاع الوصي، وهو ما سيضمن استغلالاً أمثل للموارد البشرية والمالية، ويوجه الاستثمارات العمومية وفق معايير مضبوطة ومحددة، في انسجام وتكامل مع منهج الجهوية المتقدمة، بما يحقق العدالة المجالية على المستوى الصحي في تراب المملكة.

ولأجل ضمان عرض صحي عادل ومنصف على مستوى تراب المملكة، سنعمل على إحداث الخريطة الصحية الجهوية، والتي تهدف إلى تحديد جميع مؤهلات الجهة من حيث البنيات التحتية في القطاع العام والخاص وكذا الموارد البشرية، مما سيساعد المجموعات الصحية الترابية في تحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل جهة لتعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق المجالية.

ومن شأن هذه المنظومة المتكاملة أن تعمل على توضيح المسار الطبي للمريض، وضمان سلاسة التدخلات العلاجية، انطلاقاً من المراكز الصحية الأولية بلوغاً إلى المستشفيات الجامعية التي ستشكل قاطرة الشبكة الاستشفائية على الصعيد الجهوي.

فمن غير المقبول اليوم، أن تعرف المنظومة الصحية اكتظاظاً على مستوى أقسام المستعجلات فتعجز عن القيام بمهامها، في حين تشكل مجموعة من المراكز الأولية "صحاري صحية" تفتقد لأبسط مقومات وشروط استقبال المرتفقين.

كما ستعمل الحكومة على وضع الإطار النظامي والعلمي لاختصاص "طبيب الأسرة" الذي يمثل بالنسبة لنا التزاماً مهماً سنعمل بكل تفان على تفعيله مدة هذه الولاية. ويقتضي هذا الإطار تعيين طبيب مكلف بعدد من الأسر، توكل له مهمة تتبع وتوجيه المرضى، عند الاقتضاء، نحو البنيات القادرة على توفير علاج غير متاح في مراكز القرب وتوجيههم نحو مختلف المؤسسات الاستشفائية ذات التخصصات المتعددة.

ولضمان استمرارية السياسة الصحية ببلادنا وضمان جودتها، سيتم إحداث الهيئة العليا للصحة، حيث ستعمل هذه المؤسسة الاستراتيجية الهامة على تقنين التغطية الصحية الإجبارية عن المرض وتقييم نجاعة أداء وجودة الخدمات المقدمة من طرف مختلف الفاعلين بالقطاعات العام والخاص، إضافة إلى العمل على إعداد مراجع تكوينية ودلائل الممارسات الجيدة في المجال الصحي وحسن استخدام العلاجات وتوزيعها على المرتفقين ومهنيي الصحة.

ومن شأن هذه المؤسسة ضمان استمرارية حقيقية للسياسات الصحية الوطنية، وتوفير الاستقرار المطلوب للمخططات والأوراش الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الهيئة على ملاءمة السياسة الصحية مع التوجهات العامة للتغطية الصحية الشاملة وضمان التنسيق والتكامل بين المنظومتين.

ويهدف تعزيز حكمة السياسة الدوائية ببلادنا، نطمح في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية إلى إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية التي ستتمتع باستقلال مالي وإداري وستعمل على تنسيق عملية تطوير السياسة الصيدلانية الوطنية والمشاركة في تنفيذها خدمة لقطاع الصحة العمومية، إضافة إلى مواكبة التحولات والتحديات المطروحة بالنسبة للسياسة الدوائية.

ذلك أن ضمان الاستقلال والسيادة الدوائية لبلادنا هو تكريس للأمن الصحي، ومن مقومات الولوج العادل إلى الدواء والعلاج، ما سيمكن المواطنين والمواطنات من الحصول على الأدوية الأساسية بأثمنة ملائمة، من خلال دعم الإنتاج الوطني من الأدوية ودعم تصنيع الأدوية الجنيسة (les génériques) بغية تحقيق سيادة دوائية فعلية.

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى الانخراط القوي تحت قيادة جلالة الملك نصره الله الذي أطلق أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى، وهو ما سيساهم في تعزيز السيادة اللقاحية للمملكة وتوفير عدد من اللقاحات للقارة الإفريقية.

ويهدف هذا المشروع الهام على المدى المتوسط (2022-2025)، إلى تغطية أكثر من 70 بالمائة من احتياجات المملكة من اللقاحات وأكثر من 60 بالمائة من احتياجات القارة الإفريقية. كما يطمح المشروع على المدى الطويل (2023-2030)، إلى إحداث قطب إفريقي للابتكار البيو-صيدلاني واللقاحي بالمغرب معترف به عالمياً.

حضرات السيدات والسادة

وعياً بالإشكالات التي تعرفها مرافق تحاقن الدم بالمغرب، واعتباراً لكون مسألة توفير الدم ومشتقاته تعتبر ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لصحة المواطن، وفي الوقت الذي لا يتجاوز فيه المخزون الاستراتيجي بضعة أيام، سنعمل على إحداث الوكالة المغربية للدم في أقرب الآجال لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات الدموية الثابتة والمتحولة والتي تتوفر فيها الشروط الضرورية لإسعاف حياة المواطنين، لأننا ندرك أهمية أن تبقى هذه الخدمة عمومية تقدمها فقط المؤسسات التابعة لوزارة الصحة.

وستتولى هذه الوكالة مهمة إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتوفير الدم ومشتقاته، إضافة إلى صلاحية الترخيص لإحداث مخازن للدم داخل المؤسسات الإستشفائية للمجموعات الصحية الجهوية، وإحداث وتطوير الأنشطة التشخيصية والعلاجية والسهر على تطبيق القواعد المتعلقة باليقظة عند جمع الدم من المتبرعين.

من جهة أخرى، فإننا في الحكومة ندرك أن تعزيز قدرات المنظومة الصحية الوطنية، وإنجاح ورش التغطية الصحية الشاملة يحتاج كذلك إلى مساهمة قوية من القطاع الخاص وتسخير طاقاته وإمكانياته للنهوض بالمنظومة الصحية بما يضمن تلبية كل الاحتياجات الصحية للمواطنين، وذلك لن يتأتى إلا من خلال الشراكة في إطار تعاقدية بين القطاعين العام والخاص، لأننا نعتبر أن القطاع الصحي كل لا يتجزأ، عمومياً كان أم خصوصياً.

وأستحضرهنا، ما أبان عنه القطاع الطبي الخاص خلال الجائحة من مواطنة خالصة وتعبئة قوية وتجدد كبير حيث وضع نفسه رهن إشارة وزارة الصحة، وساهم بمجموعة من التجهيزات لخدمة المغاربة في هذه الأزمة الصحية، لذلك سنعمل على توحيد الجهود داخل القطاع الصحي بشقيه العام والخاص من خلال تعزيز الشراكة لمواجهة كل الإكراهات التي تعترض سبيل تطوير المنظومة الصحية.

كما أنه، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، سنفتح رأسمال المصحات الخاصة أمام الاستثمار، ونشجع على استقطاب أطباء أجنبية لمؤازرة جهود الوزارة في حل النقص المزمن في الموارد البشرية، وستعمل الحكومة في هذا الصدد على إدراج تدابير تحفيزية لفائدة القطاع الخاص ضمن ميثاق الاستثمار الذي يوجد قيد المراجعة، وذلك للتشجيع على الاستثمار في المناطق والجهات التي تعرف ضعفا في العرض الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يتعلق بالمحور الخاص بتأهيل الموارد البشرية، فلا يخفى عليكم الدور الهام والمحوري الذي تشكله هذه الموارد في إنجاح أي عملية إصلاحية بالقطاع الصحي، في سياق ستمته تنامي هجرة الأطباء المغاربة (حوالي 40% من خريجي كليات الطب المغربية)، وضعف جاذبية مباريات التوظيف في القطاع العام، وعدم تكافؤ التوزيع الترابي للأطر الطبية، وعدم تحقيق هدف تكوين 3.300 طبيب سنويا في أفق 2020، وهي المؤشرات التي قد تؤدي إلى انخفاض أعداد الأطباء ما يهدد قدرتنا على تعزيز الولوج إلى الرعاية الصحية.

وإن هذه الوضعية، تستوجب منا اليوم، إيلاء مختلف الأطر الصحية ما تستحقه من عناية واهتمام بضمان جودة تكوينها، وتأهيلها لمواكبة التطور العلمي في مجال العلاج والوقاية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تجاوز النقص المزمن في عدد من التخصصات والمهن الصحية، استجابة

للطلب المتزايد على الخدمات الصحية، مع مراعاة العدالة المجالية في التوزيع الجغرافي لهذه الموارد، إضافة إلى توفير الظروف المناسبة لاشتغالها وتحفيزها.

وفي بادرة أولى، عملت الحكومة، منذ الأسابيع الأولى لتنصيبها، على عقد جلسات للحوار الاجتماعي القطاعي في الصحة، وفق توجيهها الرامي لتعزيز مأسسة الحوار الاجتماعي، وهو ما يعكس الإرادة القوية لدى الحكومة من أجل تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية لأطر الصحة.

وقد توج الحوار القطاعي بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين، بالتوافق على عدد من النقاط وعلى رأسها:

1. رفع الحيف عن الأطباء (réparer l'injustice) من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان وبدايتها بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته؛ وهذا مطلب سيخرج لحيز الوجود ابتداء من فاتح يناير القادم بعد أكثر من 15 سنة من الانتظار؛

2. استفادة المرضى من الترقية في الرتبة والدرجة؛

3. الرفع من قيمة التعويض عن المخاطر المهنية لفائدة الأطر الإدارية وتقني الصحة؛

4. دعم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع الصحة، لتعزيز خدماتها المقدمة لفائدة مهنيي القطاع؛

ولأننا نعتبر أن رد الاعتبار لهذه الفئة مدخل أساسي لإصلاح القطاع، سنستمر طيلة مدة هذه الولاية الحكومية على العمل والاجتهاد من أجل توفير الظروف المناسبة والملائمة للاشتغال.

حضرات السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون،

في هذا السياق، ستعمل الحكومة على مراجعة عميقة وشاملة للقانون الإطار رقم 09/34 للمنظومة الصحية وعرض العلاجات، والذي يعد المدخل الأساسي لتنزيل المحاور والمبادئ الحديثة المؤطرة للمنظومة الصحية، ومن بينها مشروع قانون الضمانات الأساسية للموارد البشرية بالوظيفة الصحية الذي شكل التزاما صريحا للأغلبية ويعتبر ابتكارا حكوميا جديدا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المهن الصحية.

إن هذا القانون الذي سيأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف الفئات العاملة بالقطاع الصحي، سيعمل على تقوية ضمانات الحماية القانونية للموظفين، وسيعمل على إرساء نمط جديد للعمل داخل قطاع الصحة، باعتماد نظام تحفيزات إضافية لأجور العاملين به مرتبطة بالمردودية، بالإضافة إلى ترسيخ إلزامية التكفل بالتكوين المستمر للعاملين بالقطاع، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحفيز العنصر البشري ويعمل على تحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي.

وأود أن أشير بهذا الصدد إلى أننا سنحرص في الحكومة على اعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين قبل إخراج هذا القانون إلى الوجود، انسجاماً مع منهج الإنصات والتشاور الذي رسخته الحكومة منذ أول أيام اشتغالها في التعاطي مع مختلف الملفات والقضايا الهامة.

وفي إطار تدارك النقص الحاصل في الموارد البشرية بقطاع الصحة، وضعت الحكومة مخططاً طموحاً للرفع من عدد الطلبة في المهن الطبية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة في وجه الطلبة في كل من كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان بالمغرب، وتوسيع نطاق مجالات التدريب الميداني لتشمل المجموعات الصحية الجهوية، وتهدف هذه الاستراتيجية التي ستفعل ابتداءً من الموسم الدراسي 2023/2022 إلى رفع عدد مقاعد الطلبة المسجلين في كليات الطب والصيدلة العمومية والخاصة بنسبة 20 في المائة ومضاعفتها تدريجياً (x2) في آخر هذه الولاية.

وستعمل الحكومة من أجل الوصول إلى هذه الأهداف المسطرة على توفير جميع الموارد البشرية والإمكانات المادية من خلال مضاعفة أعداد الأطباء المتخرجين مرتين، وثلاث مرات أعداد خريجي مدارس التمريض. وبذلك ستمكن هذه الاستراتيجية على المدى المتوسط (في أفق 2025) من تجاوز مستوى التأطير البالغ 23 إطار طبي وشبه طبي لكل 10.000 نسمة كما تحدده المنظمة العالمية للصحة كحد أدنى للاستجابة للحاجيات الصحية للسكان، وبلوغ الأهداف الرقمية للنموذج التنموي الجديد في أفق 2035، أي 45 إطار لكل 10.000 نسمة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

وفيما يتعلق بالمحور الثالث والأخير من هذه الرؤية، فلا يمكننا الحديث عن إصلاح جوهري وحقيقي للقطاع الصحي دون الحديث عن تطوير البنيات التحتية بما يضمن جودة خدمات المرفق الصحي، وتجويد الخدمات العلاجية المقدمة لفائدة المواطنين، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في الولوج إلى الخدمات، فالحكومة جد واعية اليوم بأن الولوج للتطبيب يظل تحديا حقيقيا للمواطنين.

وسنعمل داخل الحكومة على تأهيل البنيات التحتية الطبية بما يلائم الأهداف الإصلاحية، حيث سيتم العمل على تشييد مركز استشفائي جامعي بكل جهة ليكون قاطرة المجموعات الصحية الجهوية. كما يندرج ضمن أولوياتنا الرفع من مستوى أداء البنى التحتية العلاجية سواء الجهوية أو الإقليمية أو المحلية، حيث سيتم تأهيل 1.400 مركز صحي للقرب، في غضون 18 شهرا المقبلة. وموازا مع ذلك، ستعمل الحكومة على رقمنة المنظومة الصحية، وربطها بالنظام المعلوماتي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قصد إحداث نظام البطاقة الصحية الرقمية التي تمكن من تتبع مسار علاج المريض من المركز الصحي للقرب إلى المستشفى الاستشفائي الجامعي.

ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع الرقمي الهام الذي سيتيح للمراكز الصحية والمستشفيات نظاما معلوماتيا سيساهم في تبسيط المساطر وضمان سلاسة وولوج المواطنين للخدمات الصحية وتأطير المسار العلاجي للمرضى، ما سيشكل نقلة نوعية حقيقية في العلاج الطبي الذي سيعتمد على إحداث الملف الطبي المشترك لكل مريض.

كما ستعمل الحكومة على تطوير خدمة الطب عن بعد في المرافق الصحية بتراب المملكة، وسيستهدف ذلك بدرجة أولى الأقاليم التي تعيش في وضعية عزلة صحية، من أجل الولوج إلى خدمات التطبيب عن بعد، بحيث سيتم تدريب المهنيين التابعين للمستوصفات على استعمال معدات وممارسات التطبيب عن بعد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

ختاما، أود التأكيد على أننا في الحكومة واعون بحجم التحديات التي تنتظرنا في هذا الورش الإصلاحى الكبير، وندرك كذلك حجم الصعوبات والإكراهات العديدة التي قد نواجهها في المسار الإصلاحى الذى رسمناه من أجل استكمال أسس الدولة الاجتماعية.

إننا واعون بحجم التراكمات والتعقيدات التي يعرفها القطاع، لكننا عازمون كل العزم على إصلاح جوهرى وحقيقى للمنظومة الصحية، متسلحين في ذلك بإرادة سياسية حازمة، دافعها الأساسى تفعيل الرؤية الملكية السامية، تحقيقا لآمال المواطنين الذين وضعوا فينا ثقتهم، ونحن متفائلون بتحقيق الأهداف المسطرة في هذا البرنامج الإصلاحى بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله وتعبئة كافة الشركاء، وبفضل انخراط مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع للوصول إلى الأهداف المرجوة إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.